

## دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الأداء المستدام كمدخل لرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

محمد فرحان فليح العباسي / الباحث  
أ.م. د فاطمة صالح مهدي الغربان / المشرف  
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

### المستخلص

يهدف البحث الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من باب المسؤولية الاجتماعية للجميع والذي يعزز من أدائها المستدام وذلك للقيام بالوحدات الاقتصادية بواجبها تجاه المجتمع وقضايا حماية المجتمع والبيئة.

تمثلت مشكلة البحث في انعدام الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي والبيئي المستدام من بعض الوحدات الاقتصادية في ظل التطورات الحاصلة في مختلف مرافق الحياة والتي امست بحاجة هامة الى دور تلك الوحدات لتعزيز الأداء المستدام وتحقيق الرفاهية. ولتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على الدراسات والبحوث ذات العلاقة وبناء اطار مقترح فضلا عن الاسهامات التي تقوم بها تلك الوحدات عن طريق مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وتوضيح ما لها من ابعاد مهمة وحيوية ومستقبلية وان التنمية المستدامة بجوانبها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية هي الإطار العام الذي تندرج تحته المسؤولية الاجتماعية

وخلصَ البحث الى ان تقديم الوحدات الاقتصادية خدمات لتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية ؛ والتي تعد الأساس للتنمية المستدامة وتطبيق معايير تقويم الأداء الاستدامة الاجتماعية والبيئية للوحدة وعليه تعمل المسؤولية الاجتماعية وخاصة للوحدات الاقتصادية ضرورة إستراتيجية تنافسية لهم بشكل أساس، تؤدي الى زيادة ارباحها لتحقيق النجاح للوحدة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمع.

وان اهم ما يوصى به البحث هو حث وتشجيع الوحدة الاقتصادية على إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية وأداء واجبها ومعايير تطبيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية وإرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات لتصبح سلوكاً عملياً وثقافة ومنهجاً للجميع.

**الكلمات المفتاحية** المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية، الرفاهية الاجتماعية، التنمية المستدامة، الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

## **The Role Of Social Responsibility In Promoting Sustainable Performance As An Entry Point For Social, Environmental, And Economic Well-Being**

Mohammed Farhan flayyh mhmdalbasy161@gmail.com

Fatima Saleh Mehdi AL- Gharban fatemaalgrban@gmail.com

### **Abstract**

The research aims to achieve social, environmental, and economic well-being as a matter of social responsibility for all, which enhances its sustainable performance for economic units to carry out their duty towards society and issues of protecting society and the environment.

The research problem was represented in the lack of interest in social responsibility and sustainable social and environmental performance from some economic units in light of the developments taking place in various aspects of life, which urgently needed the role of these units to enhance sustainable performance and achieve well-being. To achieve the goal of the research, it was relied on relevant studies and research and building a proposed framework as well as the contributions made by these units through their social and environmental responsibility and to clarify their important, vital, and future dimensions and that sustainable development in its social, environmental and economic aspects is the general framework under which social responsibility falls.

The research concluded that economic units provide services to enhance their social responsibility; which is the basis for sustainable development and the application of performance evaluation criteria for the social and environmental sustainability of the unit. Therefore, social responsibility, especially for economic units, is a competitive strategic necessity for them, which leads to an increase in their profits to achieve success for the economic unit and the social, environmental, and economic well-being of society.

The most important thing recommended by the research is to urge and encourage the economic unit to realize the importance of social responsibility and the performance of its duty and standards that apply social and environmental sustainability and the establishment of a culture of social responsibility in societies to become a practical behavior, culture, and approach for all.

**Keywords: Social Responsibility, Environmental Responsibility, Social welfare, Sustainable Development, Social And Environmental Sustainability.**

## المقدمة

تسعى الوحدات الاقتصادية الى تقديم خدمات اجتماعية للمجتمع كجزء من أدائها المستدام، والتقليل من التأثيرات السلبية على حياة الافراد والطبيعية في ظل التوجه العالمي للتنمية المستدامة والرفاهية والاهتمام بالبيئة.

وهناك ظهرت الحاجة الى المزيد من الاهتمام من قبل الوحدات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية فضلا عن ضعف الاهتمام من قبل تلك الوحدات بالتقليل من الاثار الجانبية التي تؤثر على المجتمع والنظام البيئي والموارد الطبيعية. لقد اصبح التوجه العالمي هو الحفاظ على التنوع البيولوجي والاراضي والمياه والموارد المستدامة واستخدامها بكفاءة وفاعلية وان المسؤولية الاجتماعية والبيئية هي الأساس للتنمية المستدامة والعمل على تطبيق معايير الدولية والعمل على تقويم اداء الاستدامة الاجتماعية والبيئية للوحدة الاقتصادية لتحقيق الرفاهية المجتمعية. وفي عصر العولمة، تعمل الوحدات في ظل المنافسة الكاملة بهدف تحقيق السمعة العالية؛ فإن المسؤولية الاجتماعية تعمل كاستراتيجية تنافسية لتلبية طلبات مختلفة لأصحاب المصالح (من وجهة نظر الإدارة، فإن سمعة الوحدة هي بناء حاسم يتم تفسيره وأن المبادرات التي تقوم بها الوحدة في جانب المسؤولية الاجتماعية تساعد في بناء علاقة إيجابية مع مجموعات أصحاب المصلحة وفي تحسين سمعتها).

تهتم الوحدات الاقتصادية بأدائها المستدام والذي يشمل (الجانب الاجتماعي والبيئي والاقتصادي) تجاه المجتمع وأصحاب المصالح بما يحقق لها الرفاهية والريادة والفاعلية. استناداً الى ذلك فإن المحاور التي سوف يتم التطرق إليها في هذا البحث، المحور الأول منهجية البحث بينما جاء المحور الثاني المسؤولية الاجتماعية وتضمن المحور الثالث المسؤولية البيئية والمحور الرابع التنمية المستدامة اما المحور الخامس فتناول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة بينما تضمن المحور السادس وضع اطار مقترح للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية واختتم البحث بالمحور السابع الذي تتضمن على اهم الاستنتاجات والتوصيات.

## المحور الاول: منهجية البحث

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث بضعف دور بعض الوحدات الاقتصادية في المجتمع وهي مسؤوليتها الاجتماعية، وان تلك الوحدات سواء العاملة بالقطاع العام او القطاع الخاص لابد من ان تمثل الدعم الحقيقي للقضايا الاجتماعية والتنمية من النواحي الإنسانية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وبالإمكان ان تحقق نوع من الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية عند اعتماد تلك الوحدات منهجاً متكاملًا يحقق ابعاد التنمية المستدامة.

**اهمية البحث:** تكمن أهمية البحث بالآتي: -

1- الدور الحيوي والفاعل للمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية اتجاه المجتمع.

- 2- أهمية المسؤولية الاجتماعية في الحفاظ على الموارد واستخدامها بكفاءة وفاعلية.
- 3- دور تطبيق المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.
- 4- أهمية أداء الوحدة الاقتصادية بدورها في المجتمع وانعكاسه على زيادة حصتها السوقية.

### أهداف البحث. يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية: -

- 1- توضيح جوانب المسؤولية الاجتماعية ومالها من ابعاد مهمة ومستقبلية على أداء الوحدات الاقتصادية.
  - 2- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة.
  - 3- ابراز الدور الذي تضمنه المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئة والاقتصادية.
- فرضية البحث:** يستند البحث على فرضيها مفادها (ان تفعيل وتبني الوحدات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية والالتزام بمعايير تقويم الأداء يحقق لها الأداء المستدام والرفاهية اجتماعيًا وبيئيًا واقتصاديًا).

### المحور الثاني. المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية

**أولاً المسؤولية الاجتماعية المفاهيم الأساسية** تفترض فكرة المسؤولية الاجتماعية "أن الوحدة ليس لديها التزامات اقتصادية وقانونية فحسب، بل أيضًا لها بعض المسؤوليات تجاه المجتمع التي تتجاوز المسؤوليات الاقتصادية والقانونية" (Erlangung, 2019:2). شهد أوائل عام 1950 تحولاً ملحوظاً في توقعات ومتطلبات المجتمعات من الوحدات الاقتصادية، حيث لم يعد المجتمع مقتنعاً بدور الوحدة الاقتصادية، بل أصبح ينظر إليها على أساس أنها أداة من أدوات المجتمع يعدها جزءاً منه، تستمد منه مواردها الضرورية لبقائها ونموها؛ وبالتالي فهي تؤثر وتتأثر به، وقد برزت بعض الموضوعات التي تتناول علاقتها بالمجتمع فأصبح يقال بان الوحدة في خدمة المجتمع من حيث الإنتاج السليم والخدمة المقدمة والجودة العالية مع تخصيص جزء من مالها لخدمة البرامج الاجتماعية (سكك، 2011: 199-200). ان المسؤولية الاجتماعية في الوحدة الاقتصادية هي من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والممارسين على حدٍ سواء. وفقاً لـ (Owen) (Gray) و (1987) (Maunder)، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها عملية توافر المعلومات المصممة لتحقيق المساءلة الاجتماعية؛ ولا شك أن هناك إجماعاً عاماً حول حقيقة أن الأعمال التجارية لم تعد تعمل في فراغ، ولكن ضمن بيئة اجتماعية، مع التركيز المتزايد على تحقيق مبادئ الممارسة الاجتماعية والأخلاقية والبيئية الجيدة (Avram&Tudor, 2015:15).

ووفقاً لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (2010)، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للوحدات أو الاستدامة على أنها (الالتزام المستمر للوحدات بالتصرف بطريقة

أخلاقية ومحاولة تقديم مساهمة قيمة في التنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي، والارتقاء بنوعية الحياة للموظفين وأسرهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع العالمي (Avram ,Tudor,2015:15). وعُرفت المسؤولية الاجتماعية من قبل (Peter Drucker) بأنها: "هي التزام الوحدة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (أبو النصر، 2012:59). وعرفت من قبل (منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية) "انها التزام الوحدة الاقتصادية في المساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة العاملين والمجتمع بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف".

وعرفت المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على أنها "مفهوم تقوم بموجبه الوحدات بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة بشكل طوعي" (Islam,2020:125).

**ثانياً أهمية المسؤولية الاجتماعية:** أنّ أهمية المسؤولية الاجتماعية تنبع من كونها تدخل في عدد من المجالات المختلفة والمتنوعة، فهي تسهم في تحسين صورة الوحدة الاقتصادية في المجتمع ولها التأثير الإيجابي على العاملين والزبائن وبث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف ذات المصلحة والوحدة الاقتصادية وزيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع وتحسين نوعية الحياة وزيادة الوعي المجتمعي وتقلل من مسؤوليات الحكومات ومهامها (مسعود، كنوش، 2012: 5).

أن أهمية المسؤولية الاجتماعية هو الطريقة التي تدمج بها الوحدة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قيمها وثقافتها وصنع القرارات الاستراتيجية والعمليات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وبالتالي إنشاء الممارسات الأفضل داخل الوحدة، وخلق الثروة. وعن طريق الشفافية في الكشف عن المسؤوليات واحترام حقوق الإنسان المتعلقة بمختلف أصحاب المصلحة الداخليين أو الخارجيين في الوحدة، تتداخل قضايا المسؤولية الاجتماعية في جميع جوانب الاستدامة (Ridley et al, 2011) وأن التزام الوحدة بضمان الاستدامة له تأثير قوي وتأثير على جميع الممارسات الاستراتيجية والتشغيلية للوحدات (Avram&Tudor,2015:17).

**ثالثاً دور المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.** أن دور المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تجاه المجتمع تكون عن طريق بذل المزيد من الرفاهية العامة والاجتماعية، والتي تشمل المساهمة في دعم البنية التحتية، وإنشاء الجسور والطرق والحدائق، فضلاً عن المساهمة في الحد من مشكلة البطالة والفقر، ودعم بعض الأنشطة المجتمعية مثل الأندية الرياضية والترفيهية، واحترام العادات والتقاليد العامة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، والدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية خصوصاً في زمن الازمات وتفشي الامراض والابوة، والرعاية ودعم الأعمال الخيرية وتقديم المساعدات والخدمات، وحماية البيئة من الأضرار

الناجمة عن نشاط الوحدة والمساهمة في حملات حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والمستدامة، وتبني سياسة بيئية رشيدة (الغالي، موسى، 2019: 8).

### رابعاً ابعاد المسؤولية الاجتماعية

**قسم كارك | المسؤولية الاجتماعية الى الابداد الالية**  
**اجباله ومختارية. 2019: 17:-**

(1) البعد الاجتماعي: تسهم الوحدات الاقتصادية في تحقيق رفاهية المجتمع والعاملين بما ينعكس إيجاباً في زيادة الإنتاجية وتنمية القدرات وتوافر الرعاية الصحية والمجتمعية.  
 (2) البعد الاقتصادي: يشتمل على مجموعة كبيرة وهو من أهم عناصر المسؤولية الاجتماعية، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ويستند هذا البعد إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، وذلك في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرية بما لا يسبب ضرراً بالمجتمع والبيئة.

(3) البعد البيئي: على الوحدات الاقتصادية مراعاة الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، والقضاء على أي آثار سلبية قد تضر بأفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على المجتمع. وهناك عدة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية منها البعد القانوني وهو التزام الوحدة في تنفيذ اللوائح والقوانين، والبعد الأخلاقي هو التزام الوحدة على اسس أخلاقية ومنع إيذاء الآخرين، والبعد الإنساني ان الوحدة تعمل على الاسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية (جميل، 2015: 66).

### المحور الثالث: المسؤولية البيئية

**أولاً: تطور المسؤولية البيئية:** ان تطور مفهوم المسؤولية البيئية بدأ عن طريق انتشار الوحدات الاقتصادية والتوجه البيئي وتضافرت مجموعة من المتغيرات والعوامل التكنولوجية، فضلاً عن التلوث البيئي والآثار التي تخلفها تلك الوحدات، أدى كل ذلك الى ضرورة وجود المسؤولية البيئية، وأن عدداً من العوامل أدت الى ظهور المسؤولية البيئية وهي (عبود، 2011: 58-59):-

- 1- ضغوط المجتمع مع التوسع الحاصل في الوحدات الاقتصادية وتعدد اعمالها.
- 2- اسهام الوحدات الاقتصادية في تعزيز القيم البيئية والإنسانية وتطويرها والارتقاء بحياة الافراد.
- 3- زيادة التطور في الوعي المجتمعي وأدراك الفرد وأهمية إرضاء المجتمع لأهداف الوحدات الاقتصادية والطرائق التي تعمل بها.
- 4- الاهتمام العالي من قبل الجامعات ومراكز البحوث العالمية في العلاقة بين الفرد والمجتمع، فضلاً عن البحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال.

**ثانياً: أهمية المسؤولية البيئية.** تكمن أهمية المسؤولية البيئية في الوحدات الاقتصادية بزيادة الوعي البيئي وتقديم الحوافز وتشجيع المبادرات التطوعية للعاملين ومكافحة التلوث وتعزيز المشاركة الجماعية والشخصية وتحسين الإنتاج واستخدام التكنولوجيا بشكل أفضل ووضع قواعد تنظيمية وإيجاد فرص سوقية للسلع والخدمات المصممة لتحسين البيئة (دارس، 2019: 265).

**ثالثاً: الاداء الاجتماعي وتبني المسؤولية البيئية.** ان الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية يمكن ان يكون ذاتياً تجنباً للعقبات والتبعات السلبية وقد يكون دافعاً إيجابياً لتحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع، وان بعض الدراسات تشير الى وجود معايير رئيسة لقياس أداء المسؤولية البيئية للوحدات الاقتصادية (وهي المعيار الاقتصادي في تحقيق الأرباح والمعيار القانوني في تنفيذ الأنظمة والقوانين، والمعيار الأخلاقي في العمل الصحيح والمعيار الدولي امام المجتمعات) (حسين، 2009: 17).

### **ومن الممكن تقسيم معايير الاداء في تبين المسؤولية البيئية الى الكرادشة 2010—32-33**

- 1) المعيار التنظيمي ويتضمن:
  - أ- تبني سياسات بيئية تربط بين رسالة الوحدة والأداء البيئي، تهدف الى التقليل من مخاطر التلوث البيئي وتكون متوافقة مع التعليمات.
  - ب- الهيكل العام للوحدة ووجود ممثل بالبيئة في مجلس الإدارة وكيفية اتصال قسم البيئة مع بقية الأقسام.
  - ت- السلوك والقواعد الأخلاقية البيئية والالتزام بالمعاهدات الخارجية والحد من التلوث البيئي.
- 2) المعيار الاجتماعي يتضمن:
  - أ- تنظيم العلاقات مع المجتمعات المحلية وذلك عن طريق الجلسات الحوارية حول القضايا البيئية بين الوحدة والمجتمع ومواقع اختيار الوحدات الاقتصادية.
  - ب- بناء علاقة قوية مع الجمعيات المهتمة بالبيئية وتقديم الدعم المالي لهم ودعم اصحاب التوجه البيئي في الحكومات.
  - ت- العلاقة مع الجمهور ووسائل الاعلام لتثقيف المجتمع بقضايا البيئة والافصح والمصادقية عن أثر المخلفات البيئية.
- 3) معيار وقائي يتضمن:
  - أ- تحفيز العاملين لتبني الانظمة البيئية عن طريق تقديم الحوافز والمكافئات والتدريب للمهتمين بالعمل البيئي بهدف رفع مستوى الثقافة البيئية.
  - ب- تفعيل نظم الإدارة البيئية المبني على مفهوم الجودة الشاملة.

- ت- الوقاية من حوادث التلوث البيئي وتنشيط عمليات إعادة تدوير النفايات والمخلفات.  
 (4) معيار دولي يتضمن:  
 أ- المشاركة في المجالس التعاونية البيئية وجمعيات حماية البيئة وتسهيل عملية تبادل المعلومات وتقديم الدعم لهم.  
 ب- السعي في الحصول على الشهادات الدولية والعالمية التي تتعلق بالإدارة البيئية وحماية الموارد.  
 ت- أعداد تقارير دورية حول الأداء البيئي السنوي للوحدات ومدى تحقق إنجازاتها البيئية.

### المحور الرابع: التنمية المستدامة

**أولاً: تعريف وأهمية التنمية المستدامة:** عرفت التنمية المستدامة بأنها صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة لتلبية احتياجات البشر- الحاليين الاجتماعيين والاقتصادية وإدارتها بكفاءة مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية (عباس، 2010، 19). وان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الأمر الانسجام والتوافق بين النظام الاقتصادي الذي يعتمد على الإنتاج الذاتي والنظام الاجتماعي المنسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها والنظام الإنتاجي للمشاريع ذات الجدوى البيئية ونظام تكنولوجي يعمل على حل المشكلات وإيجاد الحلول لها ونظام اداري له القدرة على التصحيح ونظام دولي يعزز من التعاون وتبادل الخبرات والمهارات في مشاريع التنمية، ونظام ثقافي يعمل على تأصيل البعد البيئي والتنمية المستدامة وعن طريق ترابط تلك الأنظمة والفاعلية بما يحقق التنمية المستدامة (الحاج، 2018: 206).

### ثانياً: مسؤولية الوحدات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة:

ان تحقيق التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية يتطلب عدداً من المسؤوليات وهي كالآتي (اوكيل، 2017: 133):-

- 1- وجود سياسات واستراتيجيات بيئية ونشر- الوعي البيئي في الوحدة وبين المستخدمين والمجتمع.
- 2- الترشيد والاستغلال الأمثل للموارد غير المتجددة بصورة عقلانية وإعادة استخدام الموارد وتقليل التلوث.
- 3- استخدام تكنولوجيا الإنتاج الانظف والمستدام.

**ثالثاً: أنماط التنمية المستدامة:** ان أنماط التنمية المستدامة تقسم الى (الجبلي، 2019: 135):-

- 1) الاستدامة المؤسسية: هي مدى انصاف الوحدات الاقتصادية على أداء دورها في خدمة المجتمع، وهي أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة بجانب دور الوحدة غير الحكومية ووحدات المجتمع المدني.
- 2) الاستدامة الاقتصادية: وهي تتضمن السياسات التي تكفل استمرارية الأنشطة

الاقتصادية في المجتمع وأداء الدور المنتظر منها، والتنمية بالاستدامة الاقتصادية، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية فالتنمية الزراعية لا تتمثل بالزراعة فحسب بل تشمل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

(3) الاستدامة البيئية: وهي قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة طبيعية وان هدفها يتحقق في التقليل من التدهور البيئي الحاصل إلى أدنى مستوى وأن تكون الطبيعة قادرة على تحديد التوازن البيئي، ولا يتم إلحاق الضرر براس المال الطبيعي ودمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية.

### **المحور الخامس. المزج بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المستدام والرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.**

تسعى الوحدات الاقتصادية الى تحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتي تمتد مسؤولياتها إلى أبعد من رفاهية مساهمها أي إلى توافر امن وحياء جيدة مستدامة لموظفيها وزبائنها ومورديها والمجتمعات المحلية والمجتمع العالمي والنظام البيئي في استخدام الموارد بكفاءة، والحفاظ على موارد الجيل الحالي والمستقبلي ويجب دمج المدخلات والمخرجات الاجتماعية والبيئية بشكل كامل ليس كإضافات للأنشطة الاقتصادية للوحدة، بل كتعريفات أساسية ومتكاملة وإعادة تعريف لاستراتيجيات الوحدة وعملياتها وأدائها جنبًا إلى جنب مع مهماتها (Simon,2006:724).

**اولاً المسؤولية الاجتماعية والأداء المستدام.** ان المسؤولية الاجتماعية هي دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية بينما التنمية المستدامة هي التوافق ما بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (مقدم، 2014: 113).

أن اهتمام التنمية المستدامة ينصب بشكل أساس في الجانب الاجتماعي والبيئي والاقتصادي فهي تعدّ الاطار العام للمسؤولية الاجتماعية.

ان انتهاج الوحدة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية تكمن عن طريق وضع موثيق بيئية واجتماعية واخلاقية منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ويحقق لها التنمية المستدامة واحترام البيئة وحقوق الانسان وتحسين ظروف العمل وتحقيق الأمان في الإنتاج والخدمات والالتزام وتحمل مسؤولية المجتمع والاسهام في التنمية واستشارة أصحاب المصالح والحوار معهم فضلاً عن تطبيق المعايير والاتفاقيات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة (قاسم، 2007: 37) (منصور، واخرون 2019: 14) وان التزام الوحدة بالمسؤولية الاجتماعية هي آلية او اداة يحقق لها الأداء المستدام.

**ثانياً. أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والاستدامة.** المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية

Corporate Social Responsibility (CSR) هي استراتيجية فاعلة تم تصورها على نطاق واسع على أنها التزام الوحدة أو العلامة التجارية لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية والمجتمعية والبيئية على المدى الطويل عن طريق ممارسات الأعمال

والسياسات والموارد، وتحولت المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من السمة الخيرية إلى إلزامية والسمة الإلزامية على مدى عقود وأصبحت نموذجًا تجاريًا ناجحًا يوافر ميزة نسبية في العديد من الجوانب ويعزز مساهمات الوحدات الاقتصادية في التنمية المستدامة ولدى (CSR) تعريفات مختلفة ولكن عندما تشير إلى Sustainable Development (SD) فإنها (CSR) تقوم على ثلاثة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية (Ye&N,etal,2020:1). وأنّ تداخل المسؤولية الاجتماعية للوحدات والتنمية المستدامة على المدى الطويل ويحقق التوازن بين العناصر الاقتصادية والمجتمعية والبيئية وتركز بشكل أكبر على تلبية الاحتياجات، القيم الأخلاقية، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حقوق الانسان، والتعاون، بينما تركز المسؤولية الاجتماعية للوحدات على العلاقات البيئية والاجتماعية، ونهج أصحاب المصلحة، والسلوك الأخلاقي، والتطوع، وأن التنمية المستدامة تركز على التحديات العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي، بينما تركز المسؤولية الاجتماعية للوحدات حصريًا على استراتيجيات تتعلق بمستوى الأعمال والكفاءة البيئية. وان القضايا الاجتماعية أصبحت تشمل أهمية بالغة بالنسبة للوحدة والمجتمع بشكل خاص، وأنّ المحيط التي تعمل فيه محور اهتمامها وذلك عن طريق خلق ميزة تنافسية للوحدة.

**رابعاً معايير تقييم الأداء لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية.** تساعد معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية على تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للوحدات الاقتصادية عن طريق المنهج القائم على النتائج. كما أصدرت مؤسسة التمويل الدول عدداً من المعايير. ويوضح الشكل (1) تلك المعايير وهي ثمانية معايير تشتمل على الأداء البيئي والاجتماعي المستدام للوحدة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تستوفي وتعمل على تطبيق هذه المعايير والتي تعد الطرف المسؤول عن تنفيذ وتشغيل أي مشروع، وانها تعد معايير دولية لتحديد وإدارة البيئة والمخاطر الاجتماعية.

الشكل(1)معايير تقييم الأداء البيئي والاجتماعي



المصدر: مؤسسة التمويل الدولي (International Finance Corporation)

## والايتي توضح للشكل أعلاه:-

- 1- تقييم المخاطر والاثار الاجتماعية والبيئية: تحديد الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية وإدارتها وترسيخ التقويم المتكامل وتشجيع الوحدات الاقتصادية على تطبيق نظم الإدارة البيئية وأهمية إدارة الأداء للوحدة الاجتماعي والبيئي المستدام.
- 2- العمالة والتوظيف: في العمل على مواصلة النمو الاقتصادي وتوافر فرص التوظيف وحماية الحقوق الأساسية للعاملين هي عنصر ومفتاح الاستدامة، فضلاً عن المعاملة العادلة وتقرير ظروف العمل والالتزام بالقوانين.
- 3- كفاءة الموارد والتقليل من التلوث: تزايد النشاط الاقتصادي والتوسع الحاصل في مشاريع العمل أدى الى ارتفاع مستويات التلوث (الهواء، الماء، الارضي) واستهلاك الموارد بصورة غير محددة أدى ذلك الى ضرورة استخدام تلك الموارد بكفاءة وفاعلية لمنع التلوث، وتكون تلك الممارسات باستخدام أساليب التحسين المستمر، وتقليل الاثار السلبية على صحة الانسان وجودة البيئة، واستخدام الموارد المستدامة والحد من انبعاثات الغازات من المشاريع التي تسبب الاحتباس الحراري.
- 4- صحة المجتمعات وسلامتها وامنها: أن نشاط الوحدة والمعدات والبني التحتية والمخاطر الناتجة والتأثيرات المحتملة على المجتمع، تقع على عاتق الوحدة في التقليل من تعرض صحة المجتمعات وأمنها وسلامتها من المخاطر والاثار ويمكن تجنب ذلك من خلال استخدام قواعد السلوك الخاصة بالأمان العام والخاص وجودة تركيب المعدات والتعليم والصيانة وبرامج التدريب وضمان تنفيذ اجراءات حماية المجتمعات من المخاطر.
- 5- حيازة الأراضي واداة التوطين والقيود المفروضة على استخدامها: أن الاستحواذ على الأراضي والآثار السلبية على المجتمعات (فقدان المأوى والسكن وفقدان القدرة الى الوصول اليه وفقدان الدخل والنزوح الاقتصادي والنزاع الحاصل) ويهدف المعيار الى تحقيق الاثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناتجة عن الاستحواذ على الأراضي وتقليل النزاعات واختيار الموقع المناسب وبناء مسافات وتقدير حجم الضرر المحتمل.
- 6- حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية: أن حماية النظام البيئي أساس للاستدامة ويتضمن هذا المعيار كيف يمكن للمشاريع إدارة وتخفيف التأثيرات على التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي ودوره في حياة المشروع وتحقيق التنمية المستدامة ويجب مراعاة التأثيرات واختيار موقع العمل لتجنب الاثار السلبية على الطبيعة واشراك أصحاب المصالح لفهم قيمة خدمات النظام البيئي وتقرير الإدارة المستدامة.
- 7- الشعوب الاصلية كمجموعة اجتماعية: ان الفئات الرئيسة في المجتمعات والفئات الأكثر ضعفاً والفئات المهمشة هي الأكثر تأثراً وتحتاج هذه الفئات الى الحماية والعيش

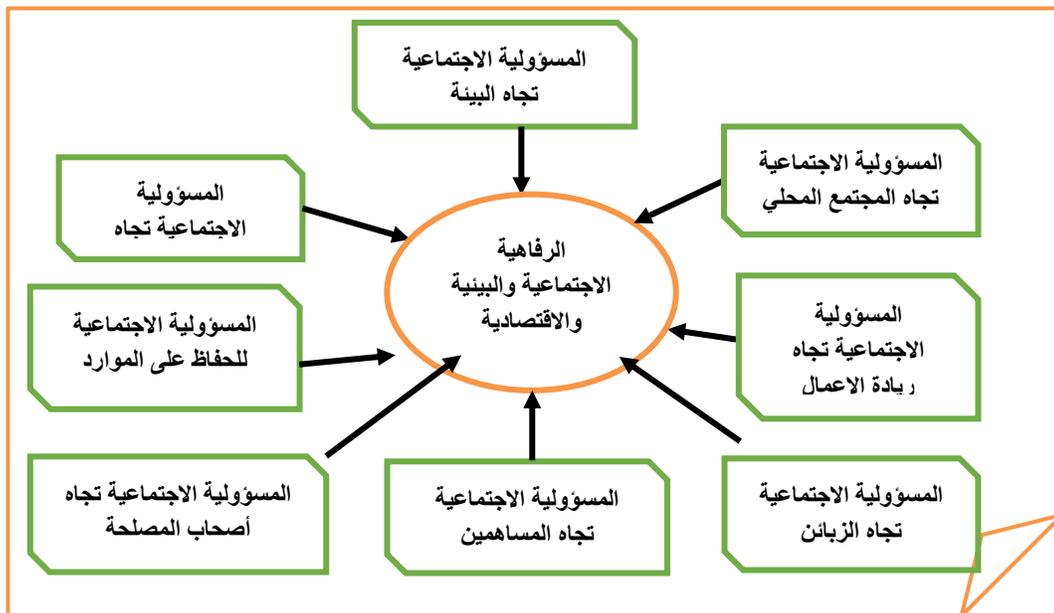
بالمواد الطبيعية، واحترام الانسان وكرامته وتطلعاتهم، وانشاء المشاريع والموافقة الحرة للشعوب الاصلية.

8- التراث الثقافي: ان أهمية التراث الثقافي للأجيال الحالية والاجيال المستقبلية ويهدف المعيار الى تقليل التأثيرات عند اختيار موقع عمل لتجنب المواقع التراثية وتشجيع المشاركة واستخدام التراث الثقافي.

## المحور الخامس: اطار مقترح للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

يوضح الشكل الاتي الاطار المقترح للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

الشكل (2) اطار مقترح للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية



المصدر:- اعداد الباحثين

ويمكن توضيح مبسط للاطار المقترح من خلال اختصاره بالنقاط الآتية:-

1- تجسيد العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع عن طريق الأنشطة التي تقوم بها ودعم وانشاء الجسور والحدائق والبنى التحتية والأنشطة الرياضية والترفيهية ومنظمات المجتمع المدني وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

2- حماية البيئة من الاضرار الناتجة من نشاط الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية وتبني السياسات البيئية الرشيدة.

- 3- التزام الوحدة بتقديم الخدمات والمنتجات الآمنة ذات النوعية الجديدة والارشادات الواضحة ومعالجة الاضرار الحاصلة والتطوير المستمر للخدمات المقدمة
- 4- احترام حقوق العاملين وقوانين العمل الاشتراك في اتخاذ القرارات والتدريب المستمر ومنح المكافآت والحوافز.
- 5- حماية أصول الوحدة والحصول على المعلومات الكافية عن ادائها والتعامل العادل بين المساهمين واشراكهم في القرارات الهامة.
- 6- دور الوحدة الاجتماعي تجاه أصحاب المصالح والمستفيدين منها كالعاملين والوحدات التعليمية والمجهزين والمجتمع المحلي والمساهمين.
- 7- اهتمام الوحدات الاقتصادية بالزبائن والمساهمين والعاملين والعمل مع التنمية والمسؤولية الاجتماعية نحو زيادة الاعمال وتحقيق التنمية والرفاهية المجتمعية والاقتصادية والبيئية.
- 9- يتضح مما سبق اثبات الفرضية ان تفعيل وتبني الوحدات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية والالتزام بمعايير تقويم الأداء يتحقق لها الأداء المستدام والرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

### المحور السابع الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

- 1- الوحدات الاقتصادية تواجه الكثير من التحديات ومن اهم العوامل لنجاحها واستمرارها هي الاهتمام بالقضايا الاجتماعية.
- 2- ان بناء علاقات قوية وإيجابية مع المجتمع تسهم في تحسين سمعة الوحدة الاقتصادية أمام طالبي منتجاتها، والسماح للمجتمع بحد ذاته القدرة على الحصول على الخدمات التي يحتاجها بمختلف الجوانب الضرورية مثل النقص في الخدمات التعليمية أو الثقافية، والاقتصادية في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- 3- ان إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية يسمح للوحدة خلق نوعاً من روح العمل والتضافر والتعاون بين كل ماله علاقة بالوحدة (الملاك، الزبائن، أفراد المجتمع) لتحقيق أهدافها ويمكنها من حصر مجموعة من القيم الممكن الحصول عليها من طرف الوحدة.
- 4- المسؤولية الاجتماعية هي الأساس للتنمية المستدامة وان التقليل من الاثار والاضرار الناتجة من نشاط الوحدة الاقتصادية والحفاظ على التنوع البيولوجي والاراضي والمياه والموارد المستدامة واستخدامها بكفاءة وفاعلية وتطبيق معايير تقويم الأداء الاستدامة الاجتماعية والبيئية يتحقق للوحدة الرفاهية المجتمعية.

5- الوحدات الاقتصادية التي تهتم بالجانب الاجتماعي والبيئي والاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية تجاه المجتمع وأصحاب المصالح يتحقق لها الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

### التوصيات

- 1-حث وتشجيع الوحدة الاقتصادية على إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومعايير تطبيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية.
- 2- انشاء إدارات ووحدات قانونية تكون مهمتها الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وذلك من خلال تخصيص موازنة خاصة مستقلة لتدعيم أنشطتها وصولاً الى الاستدامة والرفاهية المجتمعية والبيئية والاقتصادية.
- 3-ارشاد الوحدات الاقتصادية الى تبني منهجية واضحة كمنطلق لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.
- 4-بناء دور واستراتيجية مستقبلية للوحدات الاقتصادية تأخذ بنظر اعتبارها الحاجة الى الرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لأفراد المجتمع ككل.
- 5-إرساء ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات لتصبح سلوك عملية ومنهجاً عامة للجميع والتقليل من الأثار والاضرار الناتجة من نشاط الوحدة الاقتصادية واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية.

### المصادر

- 1) أبو النصر، مدحت محمد، (2015)، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ISO26000،
- 2) اوكيل، حميدة (2017)، المراجعة البيئية ورهان تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حفة لخضرة الوادي العدد 10، الجزائر.
- 3) بن مسعود، نصر-الدين، كنوش، محمد (2012)، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية الملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.
- 4) جبالة، محمد، مختارية، مقدم (2019)، المسؤولية الاجتماعية إشكالية المفهوم والخلفية المعرفية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات المركز الديمقراطي الطبعة الأولى، العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.
- 5) الجبلى، وليد، سمير، عبد العظيم (2019)، دور محاسبة التنمية المستدامة في زيادة موثوقية التقارير المالية دراسة ميدانية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE.

- 6) جميل، علاء (2015)، دور البات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية-دراسة تطبيقية على عين .من المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية .العراق.
- 7) الحاج، حنيش (2018)، المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة البليدة، الجزائر.
- 8) دارس، يامنة (2019)، "المسؤولية الاجتماعية وتطبيق البعد البيئي بمؤسسات الاسمنت في الدول العربية".
- 9) عبود، سالم، محمد(2011)، مدخل الى المحاسبة البيئية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
- 10) الغالي، بوخرورية، موسى، حجاب (2019)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة.
- 11) الكرداشة، منذر، نائل (2010)، واقع تبني منظمات الاعمال الصناعية للمسؤولية البيئية ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير، قسم الإدارة الاعمال، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- 12) مراد، سكاك (2011)، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد11، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- 13) منصور، عبد القادر، منصور، زعرور، نعيمة، السبتي، وسيلة (2019)، "المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، ألمانيا.
- 14)Developing Mini-grids to IFC Environmental &Social Performance Standard 3 December 2018.
- 15)Erlangung,Z.(2019). The Role of Social Responsibility in Established and Emerging Companies.
- 16)Islam, T., Islam, R., Pitafi, A. H., Xiaobei, L., Rehmani, M., Irfan, M., & Mubarak, M. S.(2020). The impact of corporate social responsibility on customer loyalty:The mediating role of corporate reputation, customer satisfaction, and trust. Sustainable Production and Consumption,25,123-135.
- 17)Ridley,J.,D'Silva,K.,&Szombathelyi,M. (2011). Sustainability assurance and internal auditing in emerging markets. Corporate Governance, 11(4), 475-488

- 18) Seow, C., Hillary, R., Gao, S. S., & Zhang, J. J. (2006). Stakeholder engagement, social auditing and corporate sustainability. *Business process management journal*.
- 19) Social Audit Regulation Development, Challenges and Opportunities
- 20) Tiron-Tudor, A., & Bota-Avram, C. (2015). New Challenges for Internal Audit: Corporate Social Responsibility Aspects. In *Social Audit Regulation* (pp. 15-31). Springer, Cham..
- 21) Ye, N., Kueh, T. B., Hou, L., Liu, Y., & Yu, H. (2020). A Bibliometric Analysis of Corporate Social Responsibility in Sustainable Development. *Journal of Cleaner Production*, 122679.
- 22) Rahim, M. M., & Vicario, V. (2015). Social audit: A mess or means in CSR assessment?. In *Social Audit Regulation* (pp. 1-13). Springer, Cham.